في مـــؤتمـــر القمـــة الثـــالـــث لقـــادة الـــدول الاعـضـــاء في أوبك

طالباني: لدينا احتياطيات تكفي لانتاج ما يزيد على ٦ ملايين برميل يومياً

قال رئيس الجمهورية جلال طالباني ان الشعب العراقي يشعر بالفخر والاعتزاز لان ارضه شهدت ولادة منظمة اوبك عام ١٩٦٠ منوهاً إلى ان العراق هو قلب الشرق الأوسط وقلب العالم العربي وما يحدث في العراق يكون له بالغ الاثر على المنطقة برمتها.

جاء ذلك في كلمة القاها رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٨ في مؤتمر القمة الثالث لقادة الدول الاعضاء في منظمة اوبك والمنعقد في المملكة العربية السعودية حيث تطرق الرئيس إلى حقيقة كون العراق احد اقدم الدول المنتجة والمصدرة للنفط ولكنه لم يصل حتى الآن إلى المستوى المطلوب من استغلال هذه المصادر بالشكل الامثل وبالتالي فان الشعب العراقي لا يزال محروماً من نعمة التمتع بثرواته الطبيعية.

وقال طالباني ان العراق مستعد للمساهمة بصورة جدية وكبيرة في تغذية الطلب العالمي المتزايد على النفط وان العراق يخطط للقيام بدور اكبر في ذلك وان العراق يسعى إلى خلق الاجواء الملائمة للتنمية السريعة والمستديمة للاقتصاد العراقي.

واوضح الرئيس ان العراق يدعم الاستراتيجية البعيدة المدى لمنظمة اوبك وان العراق يتعامل بشفافية مع ايجابيات العولمة ويسعى للاستفادة من منافعها.

وفيما يلي نص الكلمة:

رئيس الجمهورية يلقي كلمة في مؤتمر القمة الثالث لقادة الدول الأعضاء في منظمة أوبك

"بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الكريم خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود المبجل ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة.

سادتي الاكارم اصحاب السمو و الفخامة و المعالي رؤساء دول وحكومات الدول المصدرة للنفط المحترمين و السيد الامين العام.

السيدات والسادة الحضور المحترمون.

أود في بداية حديثي ان أتقدم باسمي وباسم شعب وحكومة العراق بالشكر الجزيل لأخي الفاضل صاحب الجلالة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الموقر على دعوة جلالته لنا للمشاركة في مؤتمر القمة الثالث للملوك و رؤساء حكومات الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).و أن اهنئ جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز بتسنمه رئاسة منظمتنا واثقا بانه سيقودها بنجاح تام.

سادتي، إن الشعب العراقي يشعر بالفخر والاعتزاز لأن أرض العراق قد شهدت ولادة هذه المنظمة المهمة في بغداد، مدينة السلام، عام ١٩٦٠، ومنذ ذلك التأريخ وحتى الآن ولأحقاب طويلة سبقته، كانت الأحداث السياسية والنفطية في العراق، بلاد الحضارات و صاحب التاريخ المجيد، مصدراً ومحفزاً رئيسياً للتغيير في السياسات النفطية في الدول الأعضاء في المنظمة وفي الصناعة النفطية العالمية برمتها. فالعراق هو قلب الشرق الأوسط وقلب العالم العربي الإسلامي ولهذا فان لأحداثه تداعيات وآثارا كبيرة وطويلة الأمد على المنطقة برمتها.

إن ما يهمنا، ونحن نشارك في مؤتمر قمة الأوبك الثالثة، هو تأشير وتوضيح دور العراق في رسم الخطوط العامة لاستراتيجية وسياسات منظمتنا خلال السنين المقبلة منطلقين من كوننا جزءاً من هذا العالم الذي تعتمد رفاهية كافة دوله، ككل وعلى انفراد، على بعضها البعض. آخذين بنظر الإعتبار مبدأ المنافسة الإنسانية للوصول إلى الأفضل و كذلك معايير منظمة التجارة العالمية و سياسات حماية البيئة العالمية من التلوث وآثار كل ذلك على مصالح الدول الأعضاء في المنظمة

فبالرغم من حقيقة كون العراق أحد أقدم الدول المنتجة والمصدرة للنفط في الشرق الأوسط، وبالرغم من مصادره الطبيعية الهائلة من النفط والغاز، فإن العراق لم يصل حتى الآن الى المستوى المطلوب من استغلال هذه المصادر بالشكل الأمثل وبالتالي فإن شعب العراق لايزال محروما من نعمة التمتع بثرواته الطبيعية وتحقيق ما يطمح إليه من مستوى لائق من الرفاهية.

إننا نعتقد بأن هنالك أسباباً كثيرة بعضها خارجية ولكن أكثرها أهمية كان داخليا. حيث كانت البيئة السياسية التي سادت العراق خلال الحقب الأربع الماضية التي تجسدت بالنظام الدكتاتوري الدموي ليست ملائمة أو مشجعة لتنمية وتطوير مصادر العراق الهائلة من النفط والغاز. ونعتقد بان سقوط النظام الدكتاتوري في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وما أعقبه من تأسيس دولة ديمقراطية حديثة مبنية على دستور دائم اختاره شعب العراق بحريته التامة واختياره لمثليه في مجلس النواب والحكومة، قد خلق الاجواء السياسية الضرورية والملائمة ومهد الطريق للتطوير السريع لمصادر العراق النفطية والغازية الكبيرة وبناء صناعة نفطية متكاملة بكافة مراحلها، من الاستكشاف والانتاج وحتى التصفية والتوزيع.

و قد شرع البرلمان العراقي قانوناً جديداً لصناعة تصفية النفط وقانوناً لاستيراد المنتجات النفطية و سوف يناقش البرلمان العراقي قانوناً جديداً للنفط والغاز يهدف الى وضع الإطار العام لتطوير مصادر العراق الهيدروكاربونية الغزيرة. وبموجب هذا القانون ستؤسس شركة نفط وطنية جديدة هدفها تشغيل وتطوير أغلب حقول النفط والغاز المكتشفة والمطورة. ويفتح القانون الأبواب لمساهمة شركات النفط العالمية في مشاريع الاستكشاف وتطوير الحقول النفطية والغازية التي تقع خارج نطاق عمل شركة النفط الوطنية كما يفسح المجال لشركة النفط الوطنية للاستفادة من خبرات شركات النفط العالمية في تطوير الحقول النفطية. ونتوقع من خبرات شركات النفط العالمية مساهمة كبيرة في تطوير الصناعة النفطية العراقية من خلال الاستثمار والخبرات الفنية والادارية التي تمتلكها.

وإننا من هذا المنبر التاريخي وأمام الملوك والأمراء ورؤساء الدول الاعضاء في منظمة الأوبك، نعلن للعالم أجمع، استعداد العراق للمساهمة بصورة جدية وكبيرة في تغذية الطلب العالمي المتزايد على النفط. فلدينا من الاحتياطيات النفطية المؤكدة مايزيد على ١١٥ مليار برميل في الوقت الحاضر، قابلة للزيادة في المستقبل الى اضعاف هذا الرقم وفقا لتقديرات الجيولوجيين. كما لدينا احتياطيات مهمة جدا من الغاز الطبيعي. وهذه الاحتياطيات تكفي لإدامة انتاج نفطي يزيد على ٦ ملايين برميل يوميا لعشرات السنين القادمة.

إننا في العراق نخطط ونتوقع القيام بدور أكبر في تغذية مايحتاجه العالم من الطاقة في المستقبل. فالاقتصاد العالمي يستهلك الآن اكثر من ٢٢٠ مليون برميل معادل نفط يوميا منها ٨٧ مليون برميل يوميا من النفط. ومع ركود انتاج النفط الخام في العديد من مناطق العالم وانخفاض حجم الإنتاج في مناطق كثيرة أخرى، فان الطلب العالمي على النفط العراقي سيزداد للتعويض عن النقص في انخفاض إنتاج النفط في بعض مناطق العالم من ناحية ولمواجهة التزايد في الطلب العالمي على النفط والطاقة في المستقبل.

ونحن في العراق إذ نسعى إلى خلق الأجواء الملائمة للتنمية السريعة والمستديمة للاقتصاد العراقي بصورة عامة والصناعة النفطية بصورة خاصة، نواجه تحديات مهمة جدا ولابد لنا من مواجهتها وإيجاد الحلول الناجعة لها.

ومن أبرز هذه التحديات وأولها هي المشكلة الأمنية حيث استهدف النشاط الإرهابي الشعب العراقي بكافة مكوناته كما استهدف الإقتصاد العراقي برمته وتعرض القطاع النفطي بكافة مفاصله إلى هجمات مستمرة وقاسية حيث دمرت خطوط الأنابيب الناقلة للنفط الخام ومنتجاته وتعرضت صناعة التصفية الى أضرار جسيمة كما عانت صناعة إنتاج النفط الخام من النشاط الارهابي المستمر، مما اثر سلبياً على انتاجنا من النفط الخام.

واما التحدي الثاني فهو استخدام موارد النفط لاعادة إعمار العراق وبناء اقتصاد وطني متطور قادر على النمو في المستقبل دون الحاجة إلى موارد النفط لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و نعتقد بان الاقتصاد الحر المبني على الحوافز والمبادرات الفردية وحرية الاختيار وتشجيع حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية مع نظام مالي وضريبي كفوء سيساهم بتحقيق هذه الغاية.

لقد استغل نظام صدام موارد البلاد النفطية لتمويل حملات الإبادة ضد أبناء الشعب العراقي دون استثناء حيث عانى الكرد والعرب الشيعة والعرب السنة والتركمان وبقية مكونات الشعب العراقي من الابادة المنظمة على أيدي جلاوزته وأجهزته القمعية وإن مجزرة حلبجة وما حدث لانتفاضة شيعة العراق وما حدث لمدينة الدجيل امثلة صارخة لانتهاكات ذلك النظام لحقوق الإنسان. كما استعمل نظام صدام موارد النفط لتمويل حروبه ضد جمهورية إيران الإسلامية ودولة الكويت، وسخر ما تبقى منها لأفراد عائلته ولأعوانه في الداخل ولشراء أعوان له في مختلف بقاع العالم.

إن الشعب العراقي الذي عانى من الإرهاب الصدامي يواجه الآن أعنف أنواع النشاط الإرهابي، وهو يرفض بشدة أن يُستخدم النفط من قبل أية جهة او منظمة أو حكومة كوسيلة إرهابية لابتزاز حكومات الدول المستوردة للنفط. فالنفط سلعة اقتصادية مهمة يجب ان لا تسيس وأن تتاح لكل من يحتاجها دون تمييز وهذا هو موقف العراق الجديد. وندعو كافة دول المنطقة إلى احترام حرية تجارة النفط الدولية وضمان أمن وإمدادات النفط إلى الدول المستهلكة وحماية الممرات الدولية التي تمر عبرها تجارة النفط العالمية.

لقد عانت منطقة الشرق الاوسط من الحروب الصدامية التي تركت آثاراً سلبية بليغة على الصناعات النفطية في كل من العراق وايران والكويت ويتذكر العالم اجمع جريمة حرق آبار النفط الخام الكويتية.

إن العراق الجديد ينشد السلام والوئام مع كافة جيرانه دون استثناء ونحن عازمون على بناء علاقات وطيدة، مستقرة مع جيراننا ومع كافة دول العالم مستندين إلى المصالح المشتركة واحترام حقوق الآخرين. ونعتقد بأن العراق الجديد سيساهم بصورة فعالة وإيجابية في إشاعة روح السلام والأمان في هذه المنطقة المهمة من العالم ولما لهذا من آثار إيجابية على أمن إمدادات النفط والطاقة إلى الدول المستهلكة.

إن العراق الجديد عازم على دعم وحدة منظمة الأوبك وتماسكها وتعزيز دورها البناء في إشاعة الاستقرار في أسواق النفط والطاقة العالمية. و بالرغم من حاجة العراق الملحة للموارد المالية لإعادة بناء اقتصاده، إلا أننا نعتقد بأن الاتجاه التصاعدي المستمر لأسعار النفط لايخدم مصالح الدول النامية الأعضاء في المنظمة وأنه يتعارض مع الهدف الأساسي الذي أسست المنظمة من أجله وهو استقرار أسعار النفط العالمية، عند مستويات مجزية للمنتجين ولاتلحق ضرراً بالاقتصاد العالمي.

إننا ندعم الاستراتيجية البعيدة المدى لمنظمة الأوبك التي تدعو الى خدمة مصالح الدول الأعضاء من خلال اتباع سياسات طويلة الأمد تلعب دورا ايجابيا في موازنة سوق الطاقة العالمي. وإن العراق كجزء من هذا العالم يتعامل بشفافية مع إيجابيات العولمة ويسعى للاستفادة من منافعها وتعجيل النمو الاقتصادي في العراق وزيادة كفاءة استغلال موارده الاقتصادية النادرة. وسيساهم العراق بايجابية في دعم السياسات المتخذة على المستوى العالمي لحماية البيئة العالمية من التلوث ويدعم الجهود والسياسات الرامية الى تعزيز التنمية المستديمة، لكي ينعم العالم بالرفاهية في بيئة نظيفة خالية من التلوث و على أن توزع اعباء وتكاليف حماية البيئة العالمية بصورة عادلة بين الامم.

لا بد لي في ختام كلمتي أن أتمنى لقمتكم هذه النجاح التام و لمنظمتنا الاستمرار في العمل الجاد لتحقيق الاهداف التي تاسست المنظمة من اجلها. و أن ابارك انضمام أنغولا و الإكوادور اليها راجياً أن تتجاوز قريباً (١٣) الى الرقم (١٤) المشهود له تاريخياً.

وأود ان اختتم حديثي هذا، بكلمة شكر وامتنان لخادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لاستضافة هذا المؤتمر والحفاوة والتكريم التي نلناها من السعودية الشقيقة ملكاً وشعباً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

مسؤول أمريكي: تراجع الهجمات الإرهابية بنسبة ٥٥٪

بغداد / وكالات

قال مسؤول رفيع المستوى في الجيش الأمريكي، امس الاول، أن عدد الهجمات "الإرهابية" انخفض بنسبة (٥٥ ٪) عن العام الماضي، اضافة إلى انخفاض عدد القتلى بين المدنيين بنسبة (٥٧٪) في بغداد.

واوضح الأدميرال جريجوري سميث مسؤول الإتصالات في الجيش الأمريكي بالعراق، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع مسؤول العلاقات العامة في السفارة الأمريكية ببغداد، أن " الإعتداءات الإرهابية هي في أدنى مستوى لها منذ كانون الثاني (٢٠٠٦)، وهي تراجعت بنسبة (٥٥ بالمئة) منذ وصول التعزيزات الأمريكية في حزيران الماضي."

واضاف هناك أيضا " انخفاض في عدد الضحايا في صفوف المدنيين بنسبة (٦٠ بالمئة) في العراق عموما، فيما انخفض في بغداد بنسبة (٥٧ بالمئة)"، مشيرا إلى وجود "قياس يومي تقوم به إدارة الجيش الأمريكي، من خلال مراقبة الهجمات يومياً."

وتابع "وتبقى العبوات الناسفة والسيارات المفخخة تشكل خطرا على المواطنين وقوات التحالف والقوات العراقية، رغم ماتم اكتشافه منها خلال عملية (المطرقة الحديدية) والتي ساهمت في تقليل العنف."

لكن سميث حذر من "قيام تنظيم (القاعدة) بشن عدد من الهجمات في مدينة بغداد"، موضحا أن التنظيم لازال لديه "ملاذات آمنة وجيوب مؤقتة في مناطق حول بغداد"، وتابع قائلا "مع ذلك... فإن من المتوقع أن يشن تنظيم (القاعدة) عددا من الهجمات على المواطنين في مدينة بغداد، وهناك الكثير مما سنقوم به في بغداد."

واعلن عن استمرار عملية المطرقة الحديدية في "ملاحقة عناصر تنظيم (القاعدة) في المناطق الشمالية من العراق"، كاشفا عن بعض نتائج هذه العملية قائلا " اسفرت عملية (المطرقة الحديدية) عن العثور على (٥١) مخبأ للأسلحة تحتوي على صواريخ ومواد شديدة الإنفجار (تي ان تي) وعبوات ناسفة، كما تم القبض على المئات من عناصر تنظيم القاعدة."

وكشف المسؤول العسكري الأمريكي عن تعرض " البنى التحتية في المراكز الأمنية المشتركة، في منطقتي الشعب والبنوك شرقي بغداد، إلى التدمير... بعد تعرضها للهجوم بالصواريخ صباح الأحد الماضي"، دون أن يعطي مزيدا من التفاصيل.

وحول الإنفجار الذي استهدف عربة عسكرية أمريكية أمام البوابة الرئيسية للمنطقة الخضراء، الإسبوع الماضي، وراح ضحيتها إثنان من المدنيين العراقيين، قال سميث إن " إثنين من قوات الأمن العراقية يخضعون الآن للتحقيق، كونهم مسؤولين عن نقطة المراقبة القريبة... والتي تبعد أمتارا قليلة عن موقع الإنفجار."

كانت عبوة ناسفة زرعها مجهولون انفجرت على بعد أمتار قليلة من البوابة الرئيسية للمنطقة الخضراء، الخميس الماضي، انفجرت على دورية أمريكية وقتلت إثنين من جنودها وإثنين آخرين من المدنيين العراقيين واصيب أربعة من الجنود الأمريكيين في الدورية وإعطاب عجلة (الستريكر) العسكرية.

وفي معرض اجابته حول المعتقلين الإيرانيين في المعتقلات الأمريكية بالعراق، ذكر الأدميرال سميث أن " لدى القوات الأمريكية (١١) معتقلاً إيرانياً في معتقلاتها... وهم يشكلون خطرا على أمن المواطنين العراقيين، وعندما يشعر القائمون عليهم أن الخطر زال سيطلق سراحهم." واتهم سميث إيران باستمرار تمويلها العمليات المسلحة في العراق، وقال "ما زلنا نرى عددا كبيرا من الأسلحة الإيرانية الصنع هنا في العراق"، مضيفا بأن إيران تبقى " المزود الأساسي بالأسلحة، والأولى في مجال تدريب وتمويل ميليشيات عدة" في العراق.

من جهته، توقع مسؤول العلاقات العامة في السفارة الأمريكية ببغداد حدوث جولة جديدة من المباحثات بين الجانبين الأمريكي والإيراني، خلال الأيام القادمة، برعاية الحكومة العراقية.

وقال فيليب ريكر " نتوقع جولة أخرى من المحادثات بيننا والجانب الإيراني برعاية الحكومة العراقية، وسنبقي القناة بيننا مفتوحة للحوار... سابقاً تحدثنا مع الإيرانيين عن الأمن في العراق، وسنتحدث في لقائنا مع الإيرانيين عن قلقنا من نشاطات الإيرانيين في العراق."

واشار إلى تحسن الوضع الأمني في العراق من خلال انخفاض الهجمات ضد القوات المشتركة العراقية والمتعددة في العراق"، وقال "علينا أن نعرف سبب انخفاض العمليات غير المباشرة على المنطقة (الخضراء)، وما إذا كان بسبب العمليات العسكرية الأمنية الواسعة التي تنفذها القوات المشتركة."

واضاف "كذلك نريد سماع نتائج من الإيرانيين"، لكنه اوضح أنه " ليس هناك موعد محدد الآن لإجراء الحوار مع إيران."

ولفت ريكر إلى أن القوات الأمريكية "عثرت على الكثير من القنابل الخارقة للدروع والعبوات الناسفة والهاونات المهربة من إيران باتجاه العراق.

واشار إلى أن الإدارة الأمريكية " تتطلع إلى مزيد من الالتزام من قبل إيران حول أمن وسيادة العراق."

وردا على سؤال حول التحقيقات التي تجريها اللجنة المشتركة الأمريكية - العراقية حول حادثة قتل المواطنين المدنيين العراقيين على ايدي عناصر شركة (بلاك ووتر) الأمنية الأمريكية الخاصة في (ساحة النسور) وسط بغداد، خلال أيلول الماضي، قال مسؤول العلاقات العامة في السفارة الأمريكية ببغداد "علينا أن ننتظر تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكي (FBI)، لمتابعة الحادث مع الحكومة العراقية."

واوضح أن اللجنة المشتركة من مسؤولين عن الحكومة العراقية ونائب السفير الأمريكي في بغداد " تبحث الآن عن وسيلة لوضع القوانين للسماح للشركات الأمنية القيام بعملها في العراق، مع حفظ أمن المواطنين العراقيين والأمريكان"، مشيرا إلى ضرورة التأكيد على "منع استهداف المواطنين العراقيين."

برلماني: من المرجّح مناقشة قانون المساءلة والعدالة الإسبوع المقبل

بغداد / وكالات

توقع برلماني من كتلة الإئتلاف العراقي الموحد، أن يتم مناقشة قانون المساءلة والعدالة المحال من الحكومة إلى مجلس النواب خلال جلسات الإسبوع المقبل، موضحا أن البرلمان لم يبحث القانون في جلسته يوم امس.

وقال الدكتور حنين القدو عضو مجلس النواب عن كتلة (الإئتلاف العراقي الموحد) إن الإتفاق "جرى على أن لايتم طرح القانون قبل التوافق عليه بشكل كامل من قادة الكتل السياسية، وذلك لضمان التعاطي الإيجابي مع القانون... والخروج برؤية مشتركة لإقراره في أسرع وقت."

وكان الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ قال في بيان اصدره، الأربعاء الماضي، إن مجلس الوزراء " انتهى من إقرار قانون المساءلة والعدالة الذي سيحل محل قانون اجتثاث البعث، وسيقوم بتقديمه إلى مجلس النواب لمناقشته والتصويت عليه.

واوضح أن مجلس الوزراء عقد جلسة استثنائية، وتم إقرار التعديلات على قانون المساءلة والعدالة، مشيرا إلى أن مشروع القانون "سيتم تقديمه إلى مجلس النواب، للمصادقة عليه."

وتوقع النائب القدو أن يطرح مشروع القانون للمناقشة في البرلمان "خلال جلسات الأسبوع المقبل، عبر منهاج الجلسات الخاصة للبرلمان"، كاشفا أن الاجتماعات بين قادة وممثلي الكتل السياسية "مستمرة بشأن القانون، للخروج بصيغة ورؤية مشتركة يوافق عليها الجميع."

ويعتبر مشروع قانون (المساءلة والعدالة) هو البديل لقانون (اجتثاث البعث) الذي تم تشريعه من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، الذي رأس السلطة المدنية لقوات التحالف وحكم العراق بعد سقوط النظام السابق في نيسان من العام (٢٠٠٣).

وبصدور (قانون الإجتثاث)، فإن عشرات الآلاف من العراقيين، من الذين انتموا لحزب البعث الذي تم حظره... أو ممن كانوا يعملون في الجيش أو في وظائف مدنية أخرى، تم طردهم من وظائفهم... ولم يسمح لهم بالعودة إليها طوال الفترة الماضية.

وذكر أن القانون الجديد "سيحل محل قانون اجتثاث البعث، مع بقاء (هيئة اجتثاث البعث) لممارسة عملها حسب ماهو موضح في الدستور الدائم للبلاد."

وقانون (المساءلة والعدالة) هو أحد أربعة قوانين مهمة ينتظر أن تقوم الحكومة بالإنتهاء من صياغتها، وإرسالها إلى البرلمان لغرض مناقشتها والتصويت عليها... ليكون بعدها نافذ المفعول.

وتضغط الإدارة الأمريكية على الحكومة من أجل الإسراع بتشريع تلك القوانين، والتي يعتقد أن تشريعها سيساهم في تعزيز مشروع المصالحة الوطنية، الذي اطلقته الحكومة برئاسة نوري المالكي عقب تشكيلها ربيع العام الماضي.

وسيسمح تشريع القانون الجديد لآلاف من أعضاء (حزب البعث) السابق بالعودة إلى الحياة السياسية، وممارسة أعمالهم.

وكان مصدر مطلع من مجلس الوزراء قال، قبل أيام، إن ابرز التعديلات التي وردت في القانون الجديد تمثلت في " تقليص المشمولين بالإجتثاث، والذين حرموا من حقوقهم التقاعدية... فسابقا كان كل من هو عضو فرقة أو عضو شعبة غير مشمول بالتقاعد، والآن تم شمولهم."

يشار إلى أن المادة (١٣٥) من الدستور العراقي تنص على أنه "تواصل الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث أعمالها بوصفها هيئة مستقلة، بالتنسيق مع السلطة القضائية والأجهزة التنفيذية، في إطار القوانين المنظمة لعملها، وترتبط بمجلس النواب. ولمجلس النواب حل هذه الهيئة بعد انتهاء مهمتها، بالأغلبية المطلقة".